هيئة ضمان جودة التعليم و التدريب
Quality Assurance Authority for Education & Training

وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

تقرير المراجعة التتبعية للمؤسسة

جامعة أما العالمية – البحرين

مملكة البحرين

تاريخ المراجعة: 16 نوفمبر 2011

جدول المحتويات

1. نبذة عن عملية المراجعة التتبعية..... 1
2. نبذة مختصرة عن جامعة أما العالمية – البحرين (AMAIUB)..... 2
3. نتائج المراجعة التتبعية..... 2

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لهيئة ضمان جودة التعليم والتدريب – مملكة البحرين 2012

1. نبذة عن عملية المراجعة التتبعية للمؤسسة

تعدُّ الزيارة الميدانية التي تقوم بها وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي للمراجعة التتبعية للمؤسسة جزءاً من منظومة ضمان الجودة المستمرة، والمراجعة، وإعداد التقارير، والتحسين، والتي تقوم بها هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين

إذ بعد سنة واحدة على الأقل من نشر تقرير المراجعة المؤسسة، تقدِّم المؤسسة المعنية إلى وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي تقريراً تُبيّن فيه بوضوح ما قامت به المؤسسة للمحافظة على و/ أو تعزيز التزكيات التي وردت في تقرير مراجعتها. كما تحدد المؤسسة الكيفية التي قامت بها للإيفاء بالتأكيدات والتوصيات الواردة في نفس التقرير. وعلى المؤسسة المعنية أن تعضِّد ادعاءاتها من خلال تقديم المواد المساندة، في شكل ملاحق. كما يجب أن يتضمن التقرير السنوي الذي تقدمه المؤسسة تفاصيل عن كيفية قيامها بمراقبة وتقييم فعاليات وأنشطة التحسين.

وتنطبق عملية إعداد تقرير المراجعة التتبعية المؤسسية على كافة مؤسسات التعليم العالي التي خضعت للمراجعة من قبل وحدة مراجعة مؤسسات التعليم العالي.

قدّمت جامعة أما العالمية – البحرين (AMAIUB) خطة تحسين إلى وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي في الوقت المحدد حسب دليل مراجعة مؤسسات التعليم العالي. وقد تضمنت تلك الخطة، تحديد الإجراءات التي قامت بها الجامعة لمعالجة 47 توصية تضمنها تقرير المراجعة المؤسسية الخاص بالمؤسسة. وفي شهر يونيو من عام 2011، قدّمت جامعة أما العالمية – البحرين تقريرها الذي يغطي سنة واحدة، والذي تضمن أدلة سردية وتوثيقية حول التقدم الذي حققته المؤسسة إلى الآن بشأن تنفيذ تحسينات الجودة.

تكوّنت لجنة المراجعة التتبعية (لجنة المراجعة) من المدير التنفيذي لوحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، وأثنين من المدراء، كان أحدهم المدير المسئول عن تنسيق الزيارة الميدانية. وقد تضمنت قاعدة الأدلة: خطة التحسين المؤسسية والملاحق ذات العلاقة بخطة التحسين والمواد المساندة ذات الصلة بهذه الخطة، وجميعها قدمت في فبراير 2011، وقدّمت المؤسسة الأدلة المساندة ذات الصلة بهذه الخطة في تاريخ 10 نوفمبر 2011. كما تم خلال الزيارة الميدانية مقابلة عدد من كبار المديرين، والأكاديميين،

والموظفين الإداريين، والطلبة، وأرباب العمل، والخريجين. وقد أتاحت تلك المقابلاتُ للجنة المراجعة إحاطةَ كاملة بالأدلة والتحقق منها.

تم القيام بالزيارة الميدانية للمراجعة في تاريخ 16 نوفمبر 2011، والتي كانت تهدف إلى (i) تقييم التقدم الحاصل في تعزيز وتحسين جودة جامعة أما العالمية– البحرين منذ المراجعة المؤسسية التي خضعت لها الجامعة في شهر نوفمبر 2009، والتي صدر التقرير الخاص بها في شهر أكتوبر 2010؛ و(ii) إعداد تقرير يوضح التقدم المتحقق في معالجة التوصيات التي تضمنها ذلك التقرير.

ويعرض تقرير المراجعة التتبعية للمؤسسة النتائجَ المتعلقة بالتوصيات التي تضمنها تقرير المراجعة المؤسسية، الذي تم نشره من قَبل. ومن أجل تسهيل قراءة التوصيات التي تضمنها تقرير المراجعة المنشور في عام 2010، فقد تم وضعها معا في مكان واحد (بالخط المائل) عند بداية كل جزء من تقرير المراجعة التتبعية؛ وَفْقاً للموضوعات المختلفة التي تتعلق بها تلك التوصيات. أما النص الذي يلي تلك التوصيات، فيمثل النتائج التي توصلت إليها لجنة المراجعة خلال زيارتها الميدانية للمؤسسة في شهر نوفمبر 2011.

2. نبذة مختصرة عن جامعة أما العالمية – البحرين(AMAIUB)

جامعة أما العالمية – البحرين (AMAIUB) هي أحد أعضاء النظام التعليمي المعروف اختصارا بـ (AMAES) ومقره الفلبين. وقد تأسست جامعة أما العالمية – البحرين في عام 2002، بوصفها مؤسسة تعليم عالٍ خاصة، ومرخّصة من مجلس التعليم العالي في مملكة البحرين في تاريخ 22 أكتوبر 2002. وللجامعة حرم جامعي تبلغ مساحته 57,450 مترًا مربعًا، يقع في منطقة سلماباد في مملكة البحرين. وتتكون الجامعة من أربع كليات تطرح عدداً من البرامج الأكاديمية، منها ستة برامج على مستوى البكالوريوس واثنان على مستوى الماجستير.

3. نتائج المراجعة التتبعية

تبين الفقرات الفرعية التالية التقدم الذي حققته المؤسسة في التعامل مع التوصيات الخاصة بكل موضوع على حِدة، وعلى النحو الذي ورد في تقرير المراجعة المؤسسية. وقد تم وضع التوصيات الواردة بصدد الموضوع الواحد في مجموعة واحدة وبالخط المائل.

3-1 الرسالة، والتخطيط، والحوكمة

3-1-1 توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم جامعة أما العالمية – البحرين بمراجعة رسالتها بالتشاور مع شريحة واسعة من الجهات ذات العلاقة، وأن تكون رسالتها الجديدة مواكبة لرسالة الجامعة الأم. كما وإن الجامعة بحاجة لأن تقوم بفتح حوارٍ على صعيد المؤسسة بشكل عام قبل المصادقة الرسمية على رسالتها الجدية لكي تضمن قبولها من قبل الجهات ذات العلاقة على جميع المستويات.

3-1-2 توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم جامعة أما العالمية – البحرين بإعداد وتنفيذ سياسات، وإجراءات، وتشكيلات تتيح الحصول على تغذية راجعة منتظمة وإرشاد من سوق العمل والصناعة في البحرين حول البرامج التي تطرحها.

3-1-3 توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تمتنع جامعة أما العالمية – البحرين عن القيام بالمزيد من التوسع في برامجها وأعداد الطلبة المقبولين فيها إلى حين ترسيخ النهج الأكاديمي للمؤسسة ووضعه في مقدمة جميع القرارات التي تتخذها بدلاً من عملها كمؤسسة تجارية.

3-1-4 توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم جامعة أما العالمية – البحرين بوضع وتنفيذ خطة قبول تواكب رسالتها الجديدة وتأخذ بالحُسبان الحاجة لضمان توخّي الجودة في عمليتيْ التعليم والتعلم، والبحث العلمي، ومشاركة المجتمع بما يتناسب مع بُنيتها التحتية الحالية ومواردها الأخرى.

3-1-5 توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم جامعة أما العالمية – البحرين بأن تضع خطتها الإستراتيجية بصورة تكتمل مع احتوائها على مؤشرات أساسية للأداء ومستويات سنوية مستهدفة لتكون بمثابة الأساس لقياس فاعلية وظائفها المختلفة، وفي تحقيق الحاجات والأهداف، وعلى أن تكون هذه العملية شاملة.

3-1-6 توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تضمن جامعة أما العالمية – البحرين اجتماع مجلس المستشارين بصورة منتظمة لكي يفي هؤلاء المستشارين بمسؤولياتهم تجاه المؤسسة.

3-1-7 توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم جامعة أما العالمية – البحرين بوضع نظام لتخطيط وتخصيص الموارد، على أن يكون متماشيا مع رسالة المؤسسة وخطتها الإستراتيجية ويكون مدعوما بنظام إدارة معلومات حسَن الإعداد.

3-1-8 توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم جامعة أما العالمية – البحرين بتعديل إستراتيجية تواصلها لضمان التدفق المتبادل للمعلومات وأن تراقب فاعلية هذه الإستراتيجية بصورة منتظمة.

3-1-9 توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم جامعة أما العالمية – البحرين بوضع نظام يضمن المشاركة الطلابية في اللجان الأساسية، مثل مجلس الجامعة.

3-1-10 توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تضمن جامعة أما العالمية – البحرين: (1) مشاركة الموظفين في وضع السياسات والإجراءات؛ (2) تطوير آليات تضمن الإطلاع على السياسات والإجراءات الجديدة من قبل الموظفين وعلى كافة المستويات داخل المؤسسة بعد المصادقة على مثل هذه السياسات والإجراءات؛ (3) تطوير وتنفيذ آليات لضمان مراجعة وإعادة صياغة السياسات والإجراءات وتحديثها بصورة منتظمة.

3-1-11 توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تستخدم جامعة أما العالمية – البحرين المقايسة والتحكيم الخارجي لوضع المعايير الأكاديمية وقياس أداء الجامعة في برامجها الأكاديمية.

قامت جامعة أما العالمية – البحرين بمراجعة النصوص المعبرة عن رؤيتها ورسالتها من خلال عملية تشاور موسَّعة، تمخضت عن بعض التغييرات الطفيفة على هذه النصوص. ولاتزال رسالة المؤسسة تشير

إلى تقديم "تعليمٍ شمولي، وذي صلة بحاجة المتعلمين، ويتسم بالجودة، ومعترفٌ به عالمياً، ويستند إلى تقنية المعلومات على جميع المستويات وفي مختلف التخصصات". وفي الوقت الذي تقدّر فيه لجنة المراجعة أن الجامعة لا تطرح برامج لدرجة الدكتوراه إلى الآن، ومع الأخذ في الاعتبار الوضع الحالي لجامعة أما العالمية – البحرين من حيث التقييم المؤسسي والبرامجي الخارجي، فلا يبدو هذا خياراً أفضل بالنسبة للمؤسسة؛ كما لا يصح هذا الوصف كذلك حتى على طرح البرامج على مستوى الماجستير. ولم تسمع لجنة المراجعة أثناء المقابلات تفسيرًا واضحًا لما تعنيه عبارة: "التعليم الشمولي"، وكيف ينعكس هذا على البرامج التي تطرحها المؤسسة.

لقد قامت جامعة أما العالمية – البحرين بتعيين مجلس استشاري أكاديمي يتألف من ثلاثة أعضاء لكل برنامج من برامجها الأكاديمية. وعلى الرغم من الاتفاقية المُبرمة مع أعضاء هذا المجلس، فلا توجد هناك إلى الآن سياسة وإجراءات رسمية مُطبّقة لإرشاد المجالس الاستشارية وضمان تلقّي تغذية راجعة بنّاءة من قطاع العمل والصناعة. ولايزال تحصيل مثل هذه التغذية الراجعة بشكل اعتباطي. إن المؤسسة بحاجة لوضع وتنفيذ سياسات وإجراءات تتيح الحصول على تغذية راجعة منظمة وإرشاد من قطاع العمل والصناعة في مملكة البحرين بخصوص البرامج الأكاديمية التي تطرحها.

ليس هناك المزيد من التوسع في البرامج الأكاديمية التي تطرحها جامعة أما العالمية – البحرين، ولا في قبول الطلبة، وذلك وفقا لتعليمات مجلس التعليم العالي. ولم تستطع لجنة المراجعة إلى الآن أن تجد أن المشروع الأكاديمي للمؤسسة هو المحرك لعلمية اتخاذ القرار لديها. وهذا – في جزءٍ منه – يعود إلى غياب القيادة الأكاديمية على المستويات العليا في المؤسسة. وبدون وجود قيادة أكاديمية قوية وجيل ذي خبرة من الأكاديميين والباحثين من خلفيات متنوعة، فسيكون من الصعب على جامعة أما العالمية – البحرين أن تقدم تعليمًا عاليًا يتسم بالجودة. ولعل المؤسسة في حاجة لأن تفكر في اتِّباع التقليد الراسخ للجامعات الأخرى بهذا الخصوص، من خلال تعيين أعضاء هيئة تدريس من بلدان ومؤسسات تعليم عالٍ مختلفة. وهذا الأمر سيتيح الفرصة لإثراء عملية تبادل الأفكار، ويشجع على إشاعة التفكير العلمي والإبداعي، إلى جانب أنه سيجلب معه طرائق تدريس مبتكرة.

لقد تم وضع خطة قبول تتوافق مع الرسالة المعدلة لجامعة أما العالمية – البحرين مع خطة للموارد اللازمة لتنفيذ هذه الخطة. وتكشف الخطة الأولى عن توجهات لزيادة أعداد الطلبة الملتحقين في الجامعة بمعدل 12% خلال السنوات الخمس القادمة. كما تتضمن خطة القبول كذلك توجهاً لقبول الطلبة في مرحلة الدكتوراه. وترى لجنة المراجعة في ضوء هذه التطلعات أن جامعة أما العالمية – البحرين طموحة أكثر مما يجب. وتقترح اللجنة أنه – فيما لو سُمِح للجامعة – بمعاودة فتح باب القبول، فلابد أن يتركز اهتمام أعضاء هيئة التدريس والموارد الأخرى على عدد قليل من البرامج في مستوى الدراسات الأولية.

قامت جامعة أما العالمية – البحرين، ومن خلال عملية تشاور شاملة مع الجهات ذات العلاقة بها، بإعداد خطة إستراتيجية ذات مؤشرات أساسية للأداء، وتأخذ في الاعتبار بعض الحاجات للموارد البشرية في مملكة البحرين. ويبدو أن الخطة لا تأخذ في الاعتبار الوضع الراهن لجامعة أما العالمية – البحرين؛ لذا فيبدو أنها لن تجد طريقها للتحقق. أضف إلى ذلك، فإن المبالغ المرصودة لتعيين أعضاء هيئة تدريس، تبدو أنها – من المحتمل – لا تؤثر في تعديل العدد غير الكافي من الموظفين في جامعة أما العالمية– البحرين، لاسيما مع الوضع الراهن للجامعة وتطلعاتها المستقبلية.

وعلى الرغم من أن مجلس الأمناء (ويُسمَّى رسميا بمجلس المستشارين) يعقدُ اجتماعاته بشكل منتظم، فإن العضوين البحرينييْن لم يحضرا أياً من هذه الاجتماعات. وقد أُبلِغت لجنة المراجعة خلال المقابلات التي أجرتها مع الإدارة العليا أن هذا الأمر يعدّ مُرضيا؛ كون هذيْن العضويْن يتسلمان محاضر هذه الاجتماعات، ويتم التواصل معهما عبر الهاتف. ولكي يكون مجلس الأمناء فعالاً ويمارس مسئولياته، فلابد لأعضاء هذا المجلس من حضور اجتماعاته بانتظام. وهذا ما يحصل الآن بالنسبة للجامعة، على الرغم من أن أعضاء المجلس الآخرين مقرهم في الفلبين، في حين أن الجامعة تمارس عملها في مملكة البحرين.

تستخدم جامعة أما العالمية – البحرين عدداً من وثائقها الاستراتيجية إلى جانب عمليات التشاور مع الجهات ذات العلاقة لغرض إعداد الموازنة؛ لكي تكون مرتبطة مع عملية التخطيط وتخصيص الموارد. وعلى الرغم من أن الجامعة الآن لديها عناصر نظام إداري معمول به، ويتيح مساحة محدودة لاتخاذ القرارات، فقد أُبلغت لجنة المراجعة أن الجامعة الآن بصدد التحول إلى نظام الأوراكل (Oracle).

وسيتيح هذا النظام الجديد تكاملاً أفضل بين الأنظمة المختلفة للجامعة. ولجنة المراجعة تشجع الجامعة على الاستفادة من هذا النظام لمراقبة وتعزيز تدريس البرامج الأكاديمية.

لا توجد هناك إستراتيجية موثقة للتواصل لدى الجامعة تتيح التدفق المزدوج للمعلومات بين الإدارة والموظفين. وتتواصل الإدارة مع الموظفين عبر وسائط مختلفة، كالنشرات، والموقع الإلكتروني، ونظام الإعلانات، والرسائل النصية. وبما أن الإدارة تستخدم نظام حجز المواعيد مع الموظفين، فإن هناك رأيًا يفيد بأن الإدارة لديها قنوات كافية للتواصل. أما لجنة المراجعة فتوصلت إلى استنتاج مفاده بأن الجامعة لايزال عليها أن تقوم بوضع وتنفيذ سياسة كفؤة للتواصل المزدوج.
قامت الجامعة مؤخراً بتخصيص مقاعد للطلبة في اللجان والتشكيلات الرئيسة كمجلس الجامعة ولجنة الانضباط الطلابي. ولجنة المراجعة تشجع الجامعة على مراقبة مشاركة الطلبة في عملية صناعة القرار على مستوى الجامعة.

هناك أدلة على مشاركة الموظفين في إعداد وتنفيذ السياسات والإجراءات. وعلى الرغم من أن الموظفين – بشكل عام – على دراية بالسياسات المُصادَق عليها، إلا أنه يبدو أن هناك عدم فهم للدور الذي تؤديه هذه السياسات. والجامعة بحاجة لأن تضمن وجود فهمٍ مشترك لسياساتها بين صفوف مختلف الجهات ذات العلاقة، وأن هذه السياسات يجري تنفيذها بشكل متناسق في عموم الجامعة.

لقد قامت جامعة أما العالمية – البحرين الآن بإعداد سياسة للتحقق الداخلي والخارجي. وقُدِّمت أدلة على أنشطة مقايسة مرجعية من خلال مقارنة محتوى المنهج الدراسي للبرامج والمقررات الأكاديمية مع بعض الجامعات المختارة. إن الجامعة بحاجة لبناء فهمٍ أكبر لعملية المقارنة المرجعية؛ من أجل القيام بهذه المقارنة بشكل مُجدٍ.

2-3 المعايير الأكاديمية

3-2-1 توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم جامعة أما العالمية – البحرين بوضع وتنفيذ مخرجات تعلم لبرامجها، على أن تكون متناسقة مع أهداف البرنامج وتعكس مستوى مناسباً من الكفايات المعرفية والمهارات.

3-2-2 توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم جامعة أما العالمية – البحرين بوضع وتنفيذ معايير تقييم مرتبطة بمخرجات التعلُّم.

3-2-3 توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم جامعة أما العالمية – البحرين، وعلى نحو السرعة بـ: (1) مجانسة المنهج الدراسي ضمن نظام الـ 180 ساعة معتمدة، و(2) وضع وتنفيذ آليات لضمان معرفة كل من الموظفين والطلبة بنظام الساعات المعتمد بصورة كاملة.

3-2-4 توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم جامعة أما العالمية – البحرين بوضع سياسة حول الاعتراف بالتعلُّم السابق إلى جانب أن تكون لديها قواعد واضحة لتحويل الساعات المعتمدة إلى برامجها، على أن تُنفَّذ هذه القواعد بصورة متناسقة.

3-2-5 توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم جامعة أما العالمية – البحرين بإعداد وتنفيذ سياسة تضمن التنسيق بين التعليم السابق للتدريب السريري والتدريب السريري نفسه في كلية الطب.

3-2-6 توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم جامعة أما العالمية – البحرين بتقييم منتظم لعمليتيْ التعليم والتعلُّم لكلٍ من التعليم ما قبل التدريب السريري والتعليم السريري في كلية الطب.

3-2-7 توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم جامعة أما العالمية – البحرين بوضع وتنفيذ مقاييس فاعلة لكي تضمن بأن إجراءاتها ومتطلباتها الخاصة بالقبول مطبَّقة بشكل صارم.

3-2-8 توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم جامعة أما العالمية – البحرين بالعمل على المزيد من التطوير لقدراتها على جمع واستخدام البيانات للشروع بمراجعة المنهج الدراسي وإعادة تصميمه.

لقد قامت جامعة أما العالمية – البحرين بإعداد وتنفيذ مخرجات التعلّم المطلوبة لجميع البرامج الأكاديمية، والتي تم تصنيفها في مجموعات تمثل المعارف، والكفايات، والمهارات. كما ورَد ذِكر مخرجات التعلّم المطلوبة هذه على مستوى البرامج والمقررات الدراسية في الوثيقة الخاصة بتوصيف البرامج، ومن ثمَّ في مفردات المقررات الدراسية. كما إن مخرجات التعلم المطلوبة على مستوى البرامج محوّلة إلى مخرجات على مستوى المقررات من خلال مصفوفة خاصة بهذا لغرض. وعلى العموم، هناك ارتباط بين مخرجات التعلّم المطلوبة على مستوى البرامج الدراسية وبين النصوص والعبارات المعبِّرة عن هذه المخرجات. ولكن لجنة المراجعة وجدت أن هناك بعض المقررات الدراسية التي لا تغطي أية معارفَ تُذكر.

وعلى الرغم من أن الجامعة قد قامت بوضع معايير لقياس تحقق مخرجات التعلّم المطلوبة، إلا أنها لم تقم بوضع معايير تفصيلية لتقييم أعمال الطلبة. ومع ذلك، فقد قامت الجامعة بتنظيم سلسلة من وِرش العمل حول قياس وتقييم مخرجات التعلّم الخاصة بالمقررات الدراسية والبرنامج. وقامت بتحديث معايير وقواعد الأداء. ولجنة المراجعة تشجّع المؤسسة على مراجعة نظام القواعد هذا من أجل تعزيز متطلب تحقيق مخرجات التعلّم المطلوبة.

تطبّق الجامعة نظام الفصول الدراسية الثلاثة ويشكل كل برنامج أكاديمي حالياً 180 وحدة معتمدة. وأعضاء هيئة التدريس على دراية بالترتيب الجديد للساعات المعتمدة.

لم تقم جامعة أما العالمية – البحرين إلى الآن بإعداد ومن ثمَّ تنفيذ معايير تقييم خاصة بمخرجات التعلّم. ولكنها قامت بعقد سلسلة من وِرش العمل حول موضوع القياس والتقويم فيما يخص مخرجات التعلُّم على

مستوى المقررات الدراسية والبرامج، وقامت بتحديث معايير وعناصر الأداء. ولاتزال المؤسسة بحاجة لوضع وتنفيذ معايير التقييم الخاصة بمخرجات التعلّم المطلوبة الخاصة بها.
تتَّبع الجامعة نظام الفصول الدراسية الثلاث، ويمثل كل برنامج أكاديمي من برامجها حالياً 180 وحدة معتمدة، وأعضاء هيئة الدراسة على دراية بهذا النظام الجديد في ترتيب الساعات المعتمدة.

لم تقم جامعة أما العالمية – البحرين إلى الآن بوضع سياسة للاعتراف بالدراسة المسبقة للطلبة في مؤسسات أخرى. وفيما يتعلق بنظامها الخاص بتحويل الساعات المعتمدة، توجد هناك بعض القواعد، إلا أن هذه القواعد لم توضع بعدُ على شكل سياسة رسمية.

الجامعة لديها مذكرة تفاهم سارية المفعول مع مستشفى الإرسالية الأمريكية، ومع مجمع السلمانية الطبي. وقد جرى مؤخرا تعيين منسِّق للتدريب العملي يتولى مسئولية تنسيق التدريب العملي للطلبة بين المستشفيات وكلية الطب في الجامعة. وقامت الجامعة بتقييم التعليم والتعلّم في كل من برامج التعليم المقدمة ما قبل التدريب العملي والبرامج الطبية التي تشمل هذا التدريب.

لقد قامت جامعة أما العالمية – البحرين بتعديل معاييرها الخاصة بالقبول. ففي الماضي، كانت هذه المعايير تتضمن امتحاناً للقبول ومقابلة شخصية مع أحد العمداء. وقد أضافت الجامعة الآن معياريْ الخبرات المسبقة للطالب و"المعلومات ذات الصِّلة" بالتخصص المطلوب. وهذا يعني أن المعايير المعدَّلة للقبول بالنسبة للدراسات الأولية هي كما يلي:

- 60% على الاختبار (ويتضمن متطلبًا محددًا لكل برنامج أكاديمي).
- 10% على تقديم الخبرات السابقة.
- 10% على المعلومات ذات الصلة بالبرنامج المطلوب.
- 20% على المقابلة الشخصية.

لقد توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج يفيد بأن معايير القبول ضعيفة للغاية؛ والنتيجة فإن الجامعة إنما تقبل طلبة معرَّضين لخطر الفشل الأكاديمي على مستوى الدراسة الجامعية الأولية. ولم تجد اللجنة أدلة

على أن هناك إستراتيجيات مُحْكَمة لمساعدة هؤلاء الطلبة لضمان نجاحهم في الدراسة الجامعية؛ لذا، فإن معايير القبول هذه بحاجة للتعديل. هذا، وتستـخدم الجامعة اختبار القبول الخاص بكلية أما (AMACAT) في تقييم كفاءة الطلبة الجدد في اللغة الإنجليزية.

كما لايزال مطلوبًا من جامعة أما العالمية – البحرين أن تضمن وجود عملية شاملة لجمع البيانات التي تساعدها على المراجعة المُجدية لمنهجها الدراسي وتصميمه.

3-3 ضمان الجودة وتعزيزها

3-3-1 توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم جامعة أما العالمية – البحرين بوضع وتنفيذ برنامج لكافة موظفيها الأكاديميين وغير الأكاديميين لترويج ثقافة الجودة، وأن تضمن بأن يكون لديهم دراية وفهماً لنظامها الخاص بضمان الجودة.

3-3-2 توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم جامعة أما العالمية – البحرين بوضع وتنفيذ منهج شمولي في ضمان الجودة يتركز على التحسين المستمر للجودة بدلاً من مجرد التقيُّد بالأنظمة والتصحيح، وأن تضمن تطبيق هذا النظام بصورة متناسقة في عموم المؤسسة.

3-3-3 توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم جامعة أما العالمية – البحرين بوضع وتنفيذ آليات لكي تضمن من خلالها أن نتائج الاستطلاعات المقايسة يتم العمل بمقتضاها لتحسين جودة عمل المؤسسة.

لقد قامت الجامعة بإنشاء دائرة ضمان الجودة والاعتماد المسئولة عن تطوير ضمان جودة وإدارة البرامج الأكاديمية. وفي شهر سبتمبر 2011، قامت الدائرة بإعداد القواعد العامة لأنواع مختلفة من الاختبارات، مع دليل التحسين المستمر للجودة، والذي يتطرق إلى الأدوار والمسئوليات المتعلقة بضمان الجودة والتزام الجامعة نحو التحسين المستمر وتقديم برامج أكاديمية تتسم بالجودة. وهناك موظفان اثنان يعملان بدوام كامل في هذه الدائرة .وقد لاحظت لجنة المراجعة أثناء المقابلات التي قامت بها أنه ليس لدى جميع

أعضاء هيئة التدريس فهماً لقِيم ضمان الجودة وبرامجها داخل المؤسسة. والجامعة بحاجة لأن تضع وتنفذ برنامجاً لكافة موظفيها من أجل تأسيس ثقافة الجودة داخل المؤسسة.

تقوم الجامعة بتحصيل التغذية الراجعة عن طريق الاستبانات التي تتناول تقييم المقررات الدراسية، وتقييم التعليم، ورضا الطلبة عنها، ورِضا الخريجين كذلك، وتقييم أرباب العمل، ورضا الموظفين. ويتم جمع النتائج وتقديمها إلى مختلف اللجان الإدارية. فنتائج تقييم المقررات الدراسية، مثلا، يتم جمعها من قِبل دائرة ضمان الجودة والاعتماد وتقديمها إلى اللجان المعنية في الأقسام واللجان المسئولة عن البرامج لغرض المراجعة. أما دائرة التخطيط فتتلقى جميع هذه النتائج، وتستعين بها في عمليات التخطيط المؤسسي والتخطيط البرامجي. وقد أجرت لجنة المراجعة مقابلات مع أعضاء هيئة التدريس، ولاحظت أن القليل منهم كانت لديه القدرة على إعطاء أمثلة عن كيف تمخضت المراجعات السابقة عن إحداث تحسينات محددة في الممارسات الراهنة. ومن هنا، فإن المؤسسة مانزال بحاجة لأن تقوم بوضع آليات تضمن بأن الجوانب المشخَّصة للتحسين يجري العمل على تحسينها؛ لكي تكون هناك ثقافة للتحسين المستمر.

3-4 جودة التعليم والتعلم

3-4-1 توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم جامعة أما العالمية – البحرين بمراجعة خطتها الخاصة بعمليتيْ التعليم والتعلُّم ويجب أن تضمن هذه المراجعة تحديد الإستراتيجيات التدريسية الضرورية لكي تحقق المؤسسة رسالتها ورؤيتها.

3-4-2 توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تضمن جامعة أما العالمية – البحرين بأن يكون أعضاء الهيئة الأكاديمية من ذوي التأهيل المناسب في البرامج التي يقومون بتدريسها.

3-4-3 توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم جامعة أما العالمية – البحرين بإعداد وتنفيذ إجراءات صارمة فيما يتعلق بإعداد البرامج، بحيث يتم وضع هذه الإجراءات ضمن سياسة رسمية، وأن يتم اتخاذ الترتيبات اللازمة لتوثيق هذه العمليات عند حصولها.

3-4-4 توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم جامعة أما العالمية – البحرين بوضع وتنفيذ سياسات وإجراءات رسمية لغرض المراجعة الصارمة والمنتظمة لمنهجها الدراسي.

3-4-5 توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم جامعة أما العالمية – البحرين بمراجعة كافة مناهجها الدراسية لتكون متجانسة في ضوء إدخال المقرّرات الدراسية الإضافية ومدى مساهمتها في مخرجات البرامج.

3-4-6 توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم جامعة أما العالمية – البحرين بوضع وتنفيذ إجراءات رصينة ضمن إطارٍ نظريّ ومفاهيميّ جيّد للمراقبة المنتظمة لرضا الطلبة عن برامجها ومقرّراتها الدراسية.

قدّمت الجامعة أدلة على الاجتماعات والاستشارات التي قامت بها بصدد مراجعة خطة التعليم والتعلّم. ومع ذلك، فإن لجنة المراجعة، وفي مقابلات مختلفة مع أعضاء هيئة التدريس، لم تجد أن هناك إستراتيجيات تدريسية جديدة ومناسبة قد تم تحديدها واستخدامها. وفي الواقع، فإن لجنة المراجعة قد انتابها الفزع عندما وجدت أن التدريس – وفي أحسن الأحوال – كان يتم عن طريق الاعتماد على كتاب منهجي واحد، وأنه في أغلب الأحيان لم يكن يتجاوز سوى بضعة شرائح تقديمية (باوربوينت)، تقدم باعتبارها المصدر الرئيس للمعلومات المقدمة للطلبة. إن هذا يمثل إغفالاً للقضية المتمثلة بما يعنيه التعليم العالي. كما شعرت اللجنة بالمزيد من القلق عندما علِمت أثناء المقابلات مع الموظفين الأكاديميين بأن لديهم القدر اليسير من الفهم لدورهم بوصفهم أعضاء هيئة تدريس، والمتمثل بالمساهمة في بناء المهارات التحليلية، ومهارات حل المشكلات لدى طلابهم جنباً إلى جنب مع بناء قاعدتهم المعرفية. وقد تكونت لدى لجنة المراجعة فكرة تفيد بأنه إذا ما سُمِح لجامعة أما العالمية – البحرين أن تقبل طلبة جُددًا فإن هذا يجب أن يقتصر على عدد قليل من طلبة برامج الدراسات الأولية ممن يستوفون المعايير الأساسية للقبول. كما إن هناك حاجة لوجود أعضاء هيئة تدريس من ذوي الخبرة العالية، إلى جانب توفير الموارد المناسبة والمطلوبة من أجل تقديم تعليمٍ عالٍ يتسم بالجودة.

وعلى الرغم من أن الجامعة قد صادقت على إرشادات جديدة لتعيين أعضاء هيئة التدريس، فإن لجنة المراجعة غير مقتنعة أن هذا الإجراء سيحلُّ المشكلة المستمرة للموظفين الأكاديميين الذين يقومون

بتدريس مواد خارج تخصصاتهم العلمية. فعندما تجد المؤسسة نفسها تعاني من نقص في الكادر التدريسي لتخصص معين، فإنها بحاجة لأن تضع وتنفّذ إستراتيجيات مبتكرة لتضمن بأن الطلبة لا يدرسون ذلك التخصص إلاّ على يد خبراء فيه لحين الانتهاء من تعيين المدرسين المتفرغين كلياً لتدريسه.

قامت الجامعة بتعديل سياستها الخاصة بوضع المناهج الدراسية والبرامج الأكاديمية؛ ومع ذلك، فليس من الواضح للجنة المراجعة أن هناك مراجعة كاملة لكافة المناهج الدراسية من أجل ضمان التناسق والانسجام فيما بينها مع إدخال مقررات دراسية إضافية للبرامج، ومن أجل تحقيق مخرجات التعلّم الخاصة بهذه البرامج.

بدأت جامعة أما العالمية – البحرين بدراسات مسْحية منذ عام 2011/2010 لمراقبة رضا الطلبة عن البرامج والمقررات الدراسية. ومن المبكر جداً تقييم فاعلية مثل هذه الاستطلاعات.

3-5 مساندة الطلبة

3-5-1 توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تتبنى جامعة أما العالمية – البحرين نهجاً أكثر شمولية تجاه الدعم الأكاديمي للطلبة، على أن يتضمن ذلك وجود مرشدين مؤهّلين وموارد مخصصة لوظائف الدعم الأكاديمي في المؤسسة.

3-5-2 توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم جامعة أما العالمية – البحرين بتخصيص ميزانية لدعم نشاط المجلس الطلابي.

تقدّم الجامعة خدمات الدعم لطلابها من خلال ما يلي: العيادة الطبية، المقصف (الكافيتريا)، دائرة التسكين والارتباط، دائرة شئون الطلبة، المكتبة، دائرة البحث العلمي، غُرف الصلاة، المرافِق الرياضية.

قامت الجامعة بتعديل مركز الإرشاد والتوجيه الخاص بها ليشمل الإرشاد والتوجيه الأكاديمي، وعيَّنت مرشدا للعمل بتفرغ كامل في هذا المركز. ولم تجد لجنة المراجعة أدلة على أن المؤسسة توفر موارد بنّاءة لتشخيص ومساعدة الطلبة المعرضين لخطر الفشل الأكاديمي؛ لذا، فإن لجنة المراجعة تحثُّ الجامعة على وضع آلية رسمية لتشخيص الطلبة المعرضين للخطر الأكاديمي وتقديم الدعم اللازم لهم.

خصّصت الجامعة ميزانية للمجلس الطلابي لكي يقدم نشاطاته المختلفة للطلبة. ولاحظت لجنة المراجعة أثناء المقابلات مع أعضاء المجلس الطلابي بأن بعض الطلبة ليسوا على دراية بتلك الميزانية. ولجنة المراجعة تشجع جامعة أما العالمية – البحرين على التفكير في إبلاغ أعضاء المجلس الطلابي حول هذه الميزانية للاستفادة منها بشكل فاعل، وتقديم مجموعة من الفعاليات والنشاطات للطلبة.

3-6 الموارد البشرية

3-6-1 توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم جامعة أما العالمية – البحرين بالتوقف عن الممارسة المتمثلة بتسجيل أوقات حضور وانصراف الموظفين الأكاديميين.

3-6-2 توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم جامعة أما العالمية – البحرين بمراجعة سياساتها الراهنة بخصوص حجم العمل الذي يُكلَّف به الموظفون الأكاديميون وأن تضع سياسة نصاب مدروسة بعناية تولي الاهتمام المطلوب بالتخصيصات الزمنية للوظائف الأساسية الثلاث والمتمثلة بعمليتيْ التعليم والتعلُّم، والبحث العلمي، ومشاركة المجتمع.

3-6-3 توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم جامعة أما العالمية – البحرين بوضع وتنفيذ برنامج منظّم لإدارة أداء وترقية جميع موظفيها.

3-6-4 توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم جامعة أما العالمية – البحرين بمراجعة سياستها الخاصة بتعيين الموظفين بعقود عمل أمدها سنة واحدة.

3-6-5 توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم جامعة أما العالمية – البحرين بوضع وتنفيذ خطّة موارد بشرية إستراتيجية لتعيين واستيفاء موظفين ذوي جودة عالية وأن تتضمن هذه الخطّة خطّة للتطوير الوظيفي.

قامت الجامعة بتنفيذ قرار المجلس رقم AMAUIB 19-6-2011-04 بخصوص رفع نظام ساعة الحضور وساعة الانصراف، الذي كان مطبّقا على أعضاء هيئة التدريس، والذي دخل حيّز التنفيذ في

شهر سبتمبر 2011. وقد تأكد ذلك خلال المقابلات التي أجرتها لجنة المراجعة مع العمداء، ورؤساء الأقسام، وأعضاء هيئة التدريس. ومع ذلك، فقد علِمت لجنة المراجعة أن بعض الأقسام لديها سجل أسبوعي لحضور أعضاء التدريس، والذين يُطلب منهم التوقيع يومياً على ورقة الحضور. ولجنة المراجعة تحثُّ الجامعة على إيقاف هذه الممارسة التي تتعارض مع الطبيعة المفترضة للعمل في البيئة الجامعية، فضلاً عن كونها تتعارض مع الممارسات الجيدة المتبعة في مؤسسات التعليم العالي.

كما قامت الجامعة بتطبيق سياسة جديدة لتحديد نِصاب العمل، والتي تنص على أنه يتوجب على عضو هيئة التدريس المتفرغ كلياً للعمل في المؤسسة القيام بتدريس 15 ساعة في الأسبوع الواحد، إضافة إلى 9 ساعات في الأسبوع لأغراض البحث الأكاديمي، و6 ساعات في الأسبوع للنشاطات الاستشارية ومشاركة المجتمع. وقد أكّد أعضاء هيئة التدريس الذين قابلتهم لجنة المراجعة بأنهم يقومون بتدريس 15 ساعة في الأسبوع الواحد، وهو ما يشكلُ عبئاً كبيراً للغاية عليهم في ضوء الوظائف والمهام الأخرى التي يتوجب عليهم القيام بها. ولكن، في بعض الحالات الاستثنائية، يقوم بعض أعضاء الهيئة بتدريس ثلاث إلى ست ساعات إضافية في الأسبوع، على ألاَّ يتجاوز ذلك 21 ساعة، وهو ما يتوافق مع ضوابط مجلس التعليم العالي. كما علِمت لجنة المراجعة بأن العمداء ورؤساء الأقسام لديهم نِصاب تدريسي مخفّض، ويتكون من 6 ساعات و12 ساعة تدريسية في الأسبوع الواحد لكل منهم على التوالي. وعلِمت اللجنة كذلك من كلٍّ من الموظفين الأكاديميين ومن الطلبة أن سياسة النِّصاب التدريسي التي تم تطبيقها مؤخراً قد حققت شيئاً من التحسين في جودة التعليم والتعلّم. وقد أبلغ أعضاء هيئة التدريس لجنة المراجعة أن النِّصاب التدريسي المخفّض قد مكَّنهم من تخصيص المزيد من الوقت؛ لتعزيز مواد مقرراتهم الدراسية فضلاً عن العمل على مشاريعهم البحثية وأنشطة وفعاليات المشاركة المجتمعية.

لقد أُبلِغت لجنة المراجعة أن أنظمة التقييم والترقية قد تم تعديلها مؤخراً؛ لكي تتيح المزيد من التقييم والحُكم الموضوعي؛ وتوجد معايير تفصيلية لتقييم أداء أعضاء هيئة التدريس وترقياتهم في دليل أعضاء هيئة التدريس الجديد 2011 – 2012. هذا، وتتم ترقية أعضاء هيئة التدريس من خلال نظام تقييم الأداء الخاص بالمدرسين (PAST)، في حين يُستخدم نظام (ASTNA) لتقييم أداء الموظفين غير الأكاديميين. وقد قُدِّم للجنة المراجعة ملخص بنتائج تقييم أداء الموظفين الأكاديميين في جميع الكليات. أن الموظفين الأكاديميين الذين يحصلون على معدل تقييم أداء سنوي بمقدار 90% فأكثر، يُمنحون زيادة في الامتيازات الممنوحة لهم ضمن نفس الدرجة.

كما علِمت لجنة المراجعة أن الجامعة قامت بمراجعة سياسة تعيين الموظفين المُعيّنين بموجب عقود عمل لسنة واحدة قابلة للتجديد. وابتداءً من شهر سبتمبر 2011، وقَّع جميع أعضاء هيئة التدريس عقود توظيف سارية المفعول لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد على أساس نتائج تقييم أدائهم. هذا، وقد قُدّمت للجنة المراجعة نُسخٌ من هذه العقود لموظفين من كليات مختلفة.

لقد قامت الجامعة مؤخراً بإعداد خطط للتطوير الوظيفي في جميع كلياتها للفترة 2011 – 2016، وتعرض هذه الخطط بشكل واضح الأهداف التشغيلية، والإستراتيجيات، ومقاييس الأداء، والفعاليات التي سيتم القيام بها، والميزانية المطلوبة، وتحديد المسئوليات. ومع ذلك، فقد أُبلِغت لجنة المراجعة أن هذه الخطط لم تجد طريقها للتنفيذ بعد. كما قامت الجامعة بوضع سياسات وعمليات تفصيلية للتطوير الوظيفي من المزمع تنفيذها بدءاً من 1 سبتمبر 2011.

لقد سمِعت لجنة المراجعة في مقابلات مختلفة بأنه، وخلال السنة الماضية، قامت كل كلية من كليات الجامعة بإعداد برنامجها الخاص بالتطوير الوظيفي، والذي يشمل جوانب التدريس، والبحث العلمي، ومشاركة المجتمع. وخلال المقابلات التي أجرتها مع أعضاء هيئة التدريس، أُبلِغت لجنة المراجعة أنه عندما يُكمِل كل عضو هيئة التدريس فعالية التطوير الوظيفي يُطلب منه إعداد تقرير إكمال، يُلخص فيه الدروس التي تعلّمها، والفوائد التي حصل عليها نتيجة لمشاركته في هذا النشاط. وقد قُدِّمت للجنة المراجعة نسخٌ من هذه التقارير ومن كليات مختلفة.

هذا، وعلِمت لجنة المراجعة كذلك أنه في نهاية كل فصل وسنة دراسيين، يقدم عميد كل كلية تقريرًا إلى مدير الشئون الأكاديمية. ولكن لم تُقدّم للّجنة أية معلومات بخصوص استخدام هذه التقارير والاستفادة منها في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للجامعة. أما تقرير فعالية التطوير الوظيفي الذي قُدِّم إلى اللجنة فقد كان عبارة عن قوائم بالفعاليات التي شارك فيها مختلف أعضاء التدريس، والمخاطبات الرسمية بهذا الخصوص، ونُسخاً من تقارير الإكمال. ومن هنا، فإن لجنة المراجعة توصي بأن تكون التقارير الخاصة بفعالية التطوير الوظيفي في كل كلية متوافقةً مع خطة الكلية الخاصة بالتطوير الوظيفي، لاسيما فيما يتعلق بتحقيق الأهداف التشغيلية ومقاييس الأداء المحددة.

وفي الوقت الذي قدِّمت فيه للجنة المراجعة نسخةٌ من الخطة الوظيفية للموارد البشرية والمكونة من صفحتين فقط، لم يُقدم لها شرح عن الكيفية التي تضمن بها هذا الخطة توظيف واستبقاء الكوادر

الوظيفية الجيدة. وعليه، فإن لجنة المراجعة تشجِّع الجامعة على التأسيس على خططها الحالية الخاصة بالتطوير المهني، والخطة الوظيفية للموارد البشرية من أجل إعداد خطة إستراتيجية شاملة للموارد البشرية مع إستراتيجيات تفصيلية ومؤشرات أداء أساسية، وأن تضمن توافق هذه الخطة مع الخطة الإستراتيجية للجامعة.

3-7 البُنية التحتية: المكتبة، وتقنية المعلومات والاتصالات والمصادر المادية

3-7-1 توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تجد جامعة أما العالمية – البحرين طُرقاً لتوفير مساحة يستطيع الطلبة استخدامها لأغراض الأنشطة الترفيهية والاجتماعية من أجل تهيئة بيئة تعلّم جيّدة لطلبتها.

3-7-2 توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي جامعة أما العالمية – البحرين بأن تضمن (1) وجود مساحة عمل مناسبة لأعضاء الهيئة الأكاديمية مع توفّر أجهزة الحاسوب والمعدّات الأخرى اللازمة لتقديم خبرات تعلّم جيّدة للطلبة، (2) وجود مساحة كافية للموظفين والطلبة من أجل التواصل الشخصي و(3) توفّر الخدمات والتسهيلات للطلبة في أيام الأحد أسوةً بتوفّرها في الأيام الأخرى من الأسبوع.

3-7-3 توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم جامعة أما العالمية – البحرين بمراجعة سياستها فيما يتعلّق بتعليمات السلامة في المختبرات والمرافق المماثلة، ومراجعة سياستها العامّة الخاصّة بالسلامة.

3-7-4 توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي جامعة أما العالمية – البحرين بأن تقوم بوضع وتنفيذ حُزمة من السياسات والإجراءات لضمان تقديم الدعم المناسب للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصّة.

3-7-5 توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم جامعة أما العالمية – البحرين بتحسين مواردها، بما في ذلك موارد المكتبة، وخدمتها وساعات الدوام لخلق بيئة تعلّم داعمة.

3-7-6 توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي جامعة أما العالمية – البحرين بأن تضمن وعلى وجه السرعة حيازتها على التراخيص المطلوبة للبرمجيات التي بحوزتها.

3-7-7 توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي جامعة أما العالمية – البحرين بأن تضع وتنفّذ خطّة لكوارث تقنية المعلومات والاتصال على أن تتضمن هذه الخطّة تخزين البيانات الاسترجاعية في مكانٍ منفصل.

تجوّلت لجنة المراجعة في مرافق الحرم الجامعي ووجدت أن الطلبة يستخدمون القاعة الموجودة في مدخل الحرم الجامعي باعتبارها مكانًا للقاء بعضهم البعض، وللفعاليات والأنشطة الاجتماعية. والتقت لجنة المراجعة مجموعةً من الطلبة ووجدت أن الجامعة لا توفر غرفاً عامة باعتبارها أماكن يلتقي فيها الطلبة بعضهم البعض. واللجنة تحثُّ الجامعة توفير الغرف العامة للطلبة لتكون مكاناً للفعاليات والأنشطة الاجتماعية والترفيهية.

قامت لجنة المراجعة بزيارة الغرف المخصصة لأعضاء هيئة التدريس ووجدت أن أغلب الأعضاء يتشاركون نفس مكان العمل مع بعضهم البعض. ولا توجد خصوصية لأعضاء هيئة التدريس للقيام بأية مهام إرشادية مع الطلبة، وهناك عدد محدود للغاية من أجهزة الحاسوب في المكان المخصص بوصفه مكاتب، ويشترك جميع أعضاء هيئة التدريس في استخدام هذه الأجهزة. وخلال المقابلات التي أجرتها لجنة المراجعة مع أعضاء هيئة التدريس، سمِعت اللجنة أن بعض الأعضاء يلجئون لاستخدام أجهزة الحاسوب الموجودة في المختبرات المخصصة لاستعمال الطلبة من أجل إعداد وتحميل المواد المتعلقة بالمقررات الدراسية. إن هذا لا يتوافق مع الممارسات العالمية الجيدة والمقبولة. أضف إلى ذلك، فإنه لا يتوافق مع النص المعبّر عن رسالة الجامعة بتقديم تعليمٍ مستنِدٍ إلى تقنية المعلومات.

قامت الجامعة بتزويد جميع القاعات الدراسية بأجهزة الوسائط الضوئية المتعددة مع جهاز حاسوب في كل قاعة. وسمِعت لجنة المراجعة خلال المقابلات التي أجرتها مع الطلبة بأن هناك الآن العديد من مرافق الجامعة بما فيها المكتبة متاحة لاستخدام الطلبة الذين يحضرون للدراسة في يوم السبت.

وخلال الجولة التفقدية التي قامت بها أثناء الزيارة الميدانية، لاحظت لجنة المراجعة أن الجامعة تقوم بوضع الإعلانات المختلفة الخاصة بالسلامة في المختبرات. كما قامت الجامعة بإعداد دليل السلامة المختبرية، والذي يُراد له أن يكون دليلاً شاملاً للطلبة والموظفين فيما يخص القضايا بإجراءات السلامة

في هذه الأماكن. ولكن اللجنة وجدت أثناء المقابلات التي قامت بها بأن العديد من الموظفين والطلبة لم يكونوا على دراية بالعناصر الأساسية للسلامة المختبرية. ومن ثمَّ فإنَّ لجنة المراجعة تشجّع الجامعة على وضع آليات تضمن تنفيذ كافة إجراءات السلامة بصورة فعّالة.

لم تضع الجامعة سياسات، أو إجراءات لمساعدة الطلبة ذوي الإعاقة البصرية أو السمعية على التعلّم. فإذا ما قبلت الجامعة التحاقهم بها، فإنها بحاجة إلى وضع وتنفيذ حزمة من السياسات والإجراءات التي تضمن تقديم الدعم الكافي للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة.

لقد قامت الجامعة بتحديث مقتنيات مكتبتها، وقامت بالاشتراك في بعض المكتبات الإلكترونية مثل (ACM) و(Questia) و(IEEE). وقامت لجنة المراجعة بزيارة المكتبة ووجدت أن ما تحويه المكتبة من الكتب المنهجية قليل، مما لا يسد حاجة الطلبة وأعضاء هيئة التدريس لمثل هذه الكتب. إن العدد الموجود من الكتب المنهجية والدوريات ليس كافياً لتقديم الدعم اللازم للطلبة وأعضاء هيئة التدريس بوصفها مصادر إضافية للمطالعة. أما عدد ساعات عمل المكتبة فيبدو مقبولاً لتلبية حاجات الطلبة في هذا الجانب، بما فيها يوم السبت.

قامت الجامعة بشراء رخصة استخدام البرنامج المستخدم حالياً في عملية التدريس، وقامت بوضع إرشادات خاصة بالاسترجاع في حالة الكوارث لتمكين الجامعة من تشخيص حالة الكوارث الفنية، التي قد تتعرض لها تقنية المعلومات والتعامل معها بشكل فاعل لضمان تقليل الآثار المترتبة على الحوادث القصيرة والطويلة الأجل قدر المستطاع. ولكن هذه الخطة لا تتضمن تفاصيل عن الإرشادات المتعلقة بالتخزين الاحتياطي للبيانات وكيفية استرجاعها.

تقوم الجامعة بشكل أسبوعي بالتخزين الاحتياطي لبياناتها من خلال إرسال تلك البيانات إلى المقر الرئيس في مانيلا. وقامت لجنة المراجعة بزيارة غرفة تقنية المعلومات، ووجدت أن مدير تقنية المعلومات يستخدم نظام نقل الملفات (File Transfer Protocol FTP) لتحويل وتخزين كافة بيانات الجامعة إلى الفرع الرئيس. ويبدو هذا الإجراء في غاية الصعوبة من حيث التنفيذ لكونه يستغرق وقتا طويلاً للغاية لنقل جميع البيانات، ومن ثمَّ فإنَّ لجنة المراجعة تشجّع الجامعة على أن تجد طريقة أسرع لنقل بياناتها وتخزينها احتياطياً في مكانٍ منفصل.

3-8 الأبحاث

3-8-1 توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم جامعة أما العالمية – البحرين بمراجعة أجندتها البحثية، بمشاركة الجهات ذات العلاقة، لتضمن بأن هذه الأجندة تستجيب لحاجات المجتمع المحلّي وحاجات هيئتها الأكاديمية، وأن تكون هذه الأجندة قابلة للتطبيق بصورة واقعية في ضوء الموارد البشرية، والمادية، والمالية المتاحة.

3-8-2 توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي جامعة أما العالمية – البحرين بأن (1) تقوم بتعديل خطّة إدارتها البحثية وأن تضمن توافق الخطط السنوية معها؛ و(2) تضمن وجود فهم مشترك للخطّة البحثية في عموم المؤسسة.

3-8-3 توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم جامعة أما العالمية – البحرين بمراجعة سياستها الحالية والخاصة بتمويل المشاريع البحثية الفردية لكي توفّر دعماً كافياً ومناسباً للبحث العلمي والأنشطة البحثية.

3-8-4 توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم جامعة أما العالمية – البحرين بتقييم فاعلية سياساتها وإجراءاتها الحالية بخصوص أنشطتها البحثية وأن تعزّز الدعم الذي تقدّمه الجامعة لطلبتها في الدراسات العُليا من أجل أن تضمن جودة مخرجات البرامج فيما يتعلّق بالتدريب على الأبحاث، والإشراف المناسب، والحصول على المجالات العلمية، والمواد الأخرى، والمختبرات البحثية.

قامت جامعة أما العالمية – البحرين، بوضع خطة لتطوير البحث العلمي تضمُّ الإرشاد والتوجيه للفعاليات والأنشطة البحثية في المؤسسة. كما زادت الجامعة الآن عدد الساعات التي يخصصها أعضاء هيئة التدريس للبحث العلمي من ثلاث ساعات إلى عشر ساعات، وقامت في مقابل ذلك تقليل عدد ساعات النِّصاب التدريسي لتكون 15 ساعة في الأسبوع، والذي لايزال يعدُّ كبيراً.

لقد قامت المؤسسة بتعديل أجندتها الخاصة بالبحث العلمي مع الأخذ في الاعتبار رسالة الجامعة ورؤيتها؛ كما قامت بتخصيص ميزانية بحثية بنسبة 3% للبحث العلمي وفقاً لما تتطلبه ضوابط مجلس

التعليم العالي. وما يهم الآن هو أن يكون أعضاء هيئة التدريس في الجامعة قادرين على ممارسة اهتماماتهم البحثية حتى وإن لم يكن هذا الأمر من التوجهات الأساسية للجامعة.

وعلى الرغم من أن الجامعة قد قامت بإعداد وثيقة بعنوان: "*إرشادات البحث العلمي*"، فقد شعرت لجنة المراجعة بالقلق عندما وجدت أن بعض صفحات هذه الوثيقة مُنتحلة، ودون الإشارة لمصدرها. ومن هنا، فإن لجنة المراجعة تحثُّ الجامعة على وضع آلية لكي تضمن عدم تكرار مثل هذه الممارسة في المستقبل. إن المؤسسة بحاجة لأن تقوم بوضع إرشاداتها التي تتوافق مع رسالتها، وأن تكون هذه الإرشادات واقعية وقابلة للتحقيق. ولجنة المراجعة لم تجد أدلة على أن جامعة أما العالمية – البحرين قد قامت بتقييم فاعلية سياساتها وإجراءاتها البحثية.

لاتزال جامعة أما العالمية – البحرين بحاجة لإعداد وتنفيذ برنامج شمولي لطلبة الدراسات العليا؛ لكي تضمن تلقي هؤلاء الطلبة التدريب المناسب على طرائق البحث العلمي، وإرشادات واضحة لدورهم وأدوار وواجبات مشرفيهم، وهناك حاجة لتعزيز المصادر الخاصة بمستوى الدراسات العليا في المكتبة بشكل كبير إذا أرادت الجامعة القيام بمشاريع بحثية على مستوى دراسات عليا بالشكل المناسب.

3-9 مشاركة المجتمع

3-9-1 توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي جامعة أما العالمية – البحرين بأن تقوم بوضع إطار معرفي، يجمع بين تشكيلات وسياسات المشاركة المجتمعية والموارد المخصصة لها، وأن تُدخِل أنشطتها وفعالياتها في مجال مشاركة المجتمع ضمن المنهج الدراسي والبحث العلمي حيث ما وجدت ذلك مناسباً.

قامت الجامعة بإنشاء دائرة المشاركة المجتمعية لتكون مسئولة عن تنسيق الخدمات الخارجية التي تقدمها الجامعة. وقد قدِّمت للجنة المراجعة نُسخٌ من الخطة الوظيفية لهذه الدائرة للفترة 2010 – 2011، مع دليل المشاركة المجتمعية. ولاحظت اللجنة أن التركيز الرئيس لهذه الوثائق ينصبُّ على تنفيذ الإجراءات الخاصة بالمشاريع التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس، وتتضمن الإجراءات الخاصة بالمصادقة على المشاريع، وإعدادها، وإدارتها، وتقييمها، ومراقبتها. كما أُبلِغت لجنة المراجعة بأن كل كلية قامت بإعداد خطتها الخاصة بالمشاركة المجتمعية. وتحدد هذه الخطة الأهداف الرئيسة، والإستراتيجيات، والموازنة المطلوبة لتنفيذها. وبعد أن قامت لجنة المراجعة بفحص هذه الخطط، لم تتضح لها الكيفية التي أُعِدت

بها هذه الخطط، وكيف يمكن لها أن تساهم في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للجامعة. ومن ثمَّ فإن لجنة المراجعة تشجّع الجامعة على إعادة النظر في هذه الخطط، وأن تضمن توافقها مع رسالة الجامعة وأهدافها الإستراتيجية.

ولم تجد لجنة المراجعة خلال المقابلات المختلفة التي أجرتها فهما كافيا لما تشتمل عليه مشاركة المجتمع. كما أن أعضاء هيئة التدريس لم يتمكنوا من إعطاء أمثلة محددة عن كيفية تضمين أنشطة المشاركة المجتمعية في تدريسهم وأبحاثهم. أضف إلى ذلك، لم تُقدّم للجنة المراجعة معلومات فيما يخص كيفية قيام الجامعة بتنفيذ آليات ضمان الجودة ضمن أنشطتها وفعالياتها للمشاركة المجتمعية. ومن هنا، فإن لجنة المراجعة تشجّع الجامعة على تركيز جهودها المستقبلية على (i) بيان مفهومها الخاص للمشاركة المجتمعية والتكامل المترتب على هذه المشاركة مع الوظائف الأساسية للجامعة؛ (ii) وضع سياسات وخطط واضحة للمشاركة المجتمعية تمكِّن الجامعة من تحقيق أهدافها.